ورقـــة سياســـات

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

العدد: 181
4 شباط | فبراير 2026

آلية الاحتكار والاستغلال في اقتصاد الحرب، وأثرها في تآكل القوة الشرائية واستنزاف أموال المواطنين في قطاع غزة (2023- 2025)

سيف الدين يوسف عودة *

تمهيد

شهد اقتصاد قطاع غزة منذ اندلاع الحرب، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، حتى تاريخ وقف إطلاق النار الأخير في تشرين الأول/أكتوبر 2025، صدمات غير مسبوقة على مستوى الدخل وتوفر السلع والسيولة النقدية، كما أفرزت أوضاع اقتصاد الحرب آليات احتكار واستغلال على مدار عامين ساهمت في تآكل غير مسبوق في القوة الشرائية، وهو ما أدى إلى استنزاف كبير لأموال المواطنين ومدخراتهم، ترتب عليه إعادة توزيع قسرية للدخل لمصلحة فئات احتكارية استغلالية في المجتمع في ظل قيود حادة على حركة السلع والأموال، وتعطُّل قنوات السحب النقدي، وتراجع كبير في القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص.

وفي هذا السياق، تهدف هذه الورقة إلى تحليل آلية التسعير والتبادل، إذ إن التآكل في القوة الشرائية لم يكن وليد ممارسات احتكارية طبيعية فرضها السوق، إنما تمثَّل في آليات استنزاف قسرية عبر التلاعب بآليات تسعير السلع في عدة صور: جعل سعر السلعة في حالة الدفع الإلكتروني أعلى من سعرها في حالة الدفع نقداً، أو إخفاء قسري ومتعمد للبضائع والتحكم بالأسواق، أو سرقة المساعدات من أجل المحافظة على حالة العجز في الكميات المعروضة في الأسواق، أو دفع ما يُعرف بـ "ثمن التنسيق الأمني" لإدخال البضائع إلى القطاع الخاص بمئات الآلاف من الشواكل لإدخال الشاحنة الواحدة، ثم إضافة كل هذه المبالغ إلى أسعار السلع، ويتحملها في النهاية المواطنون، في أسوأ صور الاستغلال والتشوه لآليات التسعير في الأسواق التي سادت خلال فترة الحرب. وبالتالي، فإن هذه الورقة تركز على تحليل هذا التشوه في آليات التسعير والاحتكار، وتقدير أثر ذلك في الدخل الحقيقي ومدخرات الأسر وتقدير مدى التآكل الجاري في القوة الشرائية لهذه الأموال والمدخرات.

> **" التآكل في القوة الشرائية لم يكن وليد ممارسات احتكارية طبيعية فرضها السوق، إنما تمثَّل في آليات استنزاف قسرية عبر التلاعب بآليات تسعير السلع "**

أنماط الاستغلال والاستنزاف الاقتصادي خلال فترة الحرب

أزمة السيولة النقدية وتداعياتها

سعياً لتفسير الديناميات التي أفرزت ممارسات الاستغلال والاحتكار في سياق الحرب، والتي تسببت باستنزاف أموال المواطنين لمصلحة فئة احتكارية من التجار ومزودي الخدمات، ينبغي فهم جذور أزمة السيولة النقدية وتفاعلاتها في قطاع غزة خلال فترة الحرب. قبل الحرب، كانت الأغلبية العظمى للمواطنين تعتمد على الدفع النقدي (الكاش) عبر سحب رواتبهم وأموالهم لدى البنوك، واستخدامها في

المعاملات الحياتية العديدة، بسبب عدم جهوزية البنية التحتية الخاصة بأنظمة الدفع الإلكتروني، وضعف ثقافة الدفع الإلكتروني باستخدام التطبيقات البنكية والمحافظ الإلكترونية لدى شريحة واسعة من المواطنين.

ومع بداية الحرب، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، ظهرت أزمة سيولة نقدية حادة وغير مسبوقة في قطاع غزة بسبب رفض الاحتلال دخول أو خروج النقد الكاش، فكان لا بد من التفكير في حلول للتخفيف من هذه الأزمة، ترتكز أساساً على خفض الطلب على الكاش، والتوجه نحو أدوات الدفع الإلكتروني. وفي هذا السياق، أطلقت سلطة النقد في 8 أيار/مايو 2024 نظام المدفوعات والحوالات الفوري والمجاني بين البنوك وشركات خدمات الدفع (IBURAQ)[1] من أجل مساعدة المواطنين في تسديد التزاماتهم، وتنفيذ معاملاتهم المالية بوسائل إلكترونية من دون تحمل المرسل أو المستفيد أي رسوم مالية.

وبعد إعلان وقف إطلاق النار الأخير في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025، استمر التوجه الاختياري شبه الكامل للمواطنين نحو التطبيقات البنكية والمحافظ الإلكترونية (جوال بي، وبال بي) لتسوية معاملاتهم اليومية والتجارية، نتيجة عملية التأقلم القسري خلال فترة الحرب، وهو ما ساهم في إنشاء دورة مصرفية مغلقة حدت من تسرب الأرصدة النقدية لدى النظام البنكي؛ أي أن المبالغ والتدفقات النقدية التي تترصد في الحسابات البنكية المتعددة شهرياً، سواء للمواطنين أو للشركات، تبقى ضمن المنظومة المصرفية، وذلك للأسباب التالية:

1. عمليات السحب والإيداع في البنوك متوقفة منذ بداية الحرب بناءً على تعليمات سلطة النقد، ونظراً إلى عدم توفر الأوضاع الأمنية واللوجستية للمصارف بما يمكّنها من الحفاظ على الأموال.

2. اكتمال البنية التحتية لأنظمة الدفع الإلكتروني التي تشرف عليها سلطة النقد، وتقديم خدمات التحويل عبر نظام "IBURAQ" مجاناً بلا عمولات.

3. انتشار ثقافة استخدامات التطبيقات البنكية والمحافظ، حتى بات أصحاب البسطات الصغيرة المنتشرة في الشوارع يفضلون التعامل بالدفع الإلكتروني.

4. عودة تقديم جزء من الخدمات المصرفية في قطاع غزة عقب إعلان وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2025، وأهمها فتح حسابات بنكية ومحافظ إلكترونية، الأمر الذي ساهم في إقبال شديد من جانب المواطنين على فتح حسابات ومحافظ، وهو ما عزز انتشار الدفع الإلكتروني واستخدامه.

5. سماح الاحتلال بإدخال بضائع تجارية، وبالتالي حاجة التجار إلى الأرصدة البنكية من أجل تسوية مدفوعاتهم ومشترياتهم من المستوردين عبر التحويلات البنكية، الأمر الذي دفعهم إلى قبول، بل أحياناً تفضيل، الدفع الإلكتروني.

6. تفضيل المواطنين إتمام معاملاتهم المتعددة بالدفع الإلكتروني بسبب أزمة السيولة وارتفاع عمولة "التكييش".

7. الشح الشديد واختفاء وحدات النقد المعدنية (الفكة)، وبالتالي التوجه إلى الدفع الإلكتروني لتجاوز هذه المعضلة.

8. اهتراء العملة الورقية بشكل كبير، ولا سيما في ضوء عدم تجديدها، وعدم ضخ سيولة نقدية في القطاع منذ أكثر من سنتين، وبالتالي تفضيل الدفع الإلكتروني على التعامل بالعملة الورقية المتهالكة، ومخاطر عدم القدرة على استبدالها مستقبلاً.

وبالتالي، دفعت كل الأسباب السابقة في اتجاه تراكم الأرصدة في الحسابات البنكية ودورانها في حلقة شبه مغلقة وعدم تسربها من المنظومة المصرفية، باستثناء الصفقات التجارية لحسابات الموردين الخارجيين (بصورة خاصة للشركات الإسرائيلية بحكم آلية التنسيق الإجبارية المفروضة على التجار، والشركات الفلسطينية في الضفة الغربية، والشركات الخارجية الأُخرى، وخصوصاً شركة أبناء سيناء في مصر) التي ينفذها التجار المسموح لهم بالتنسيق لإدخال بضائع.

ميكانيزمات إعادة توزيع الدخل القسرية في اقتصاد الحرب

لقد أظهر اقتصاد الحرب آلية جديدة لإعادة توزيع الدخل، وهي فعلياً آلية استغلال اقتصادي قائمة على ظاهرة "التكييش" والاستغلال والاحتكار والفساد، أدت إلى تدفق الأموال من حسابات المواطنين البنكية إلى حسابات فئة احتكارية في المجتمع استغلت حاجات الناس الضرورية في زمن الحرب.

" أظهر اقتصاد الحرب آلية جديدة لإعادة توزيع الدخل، وهي فعلياً آلية استغلال اقتصادي قائمة على ظاهرة "التكييش" والاستغلال والاحتكار والفساد "

آلية الاستغلال والاستنزاف الاقتصادي خلال الحرب

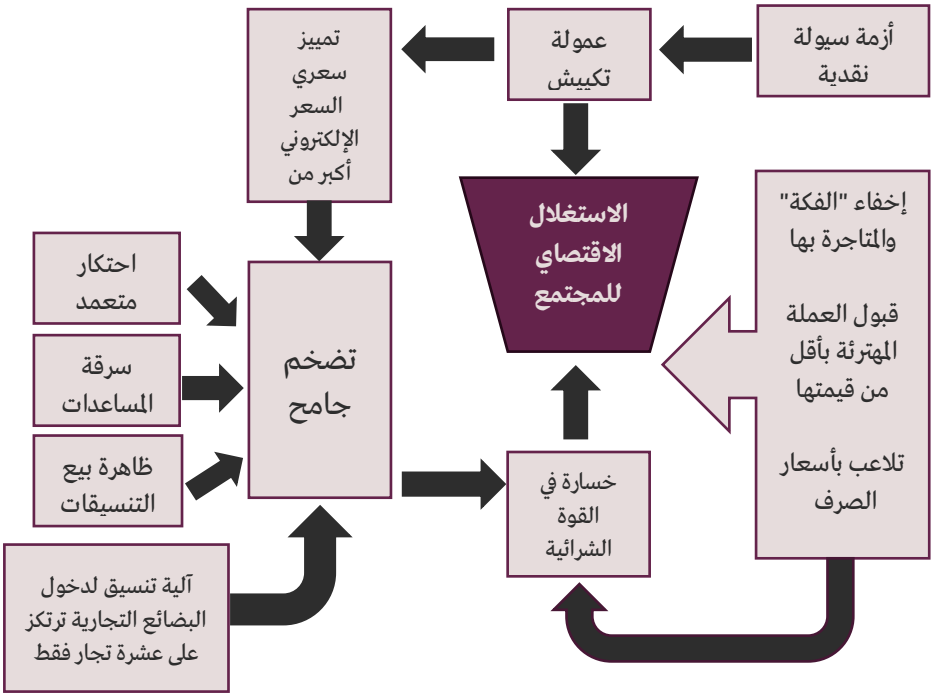

يلاحَظ من الشكل السابق أن آلية الاستغلال الاقتصادي للمجتمع أدت إلى الخسارة في القوة الشرائية لأموال المواطنين ومدخراتهم ورواتب الموظفين بسبب معدلات التضخم غير المسبوقة في قطاع غزة، وربما العالم. وبحسب الأدبيات والنظريات الاقتصادية المتعددة، فإن الاحتكار ينشأ نتيجة أحد العوامل العديدة: كالاختلال في هيكل السوق، أو انخفاض المنافسة، أو ارتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع. بينما الذي حدث في قطاع غزة خلال الحرب شيء مختلف تماماً، يمثل احتكاراً سلوكياً قسرياً فُرض على المواطنين، ناجماً عن العوامل الآتية:

1. استغلال أزمة السيولة النقدية وتعميقها من جانب مجموعة من التجار والسماسرة، وقد انعكس تأثيرها مباشرةً في تسارع غير مسبوق في ارتفاع معدلات التضخم، وخفض متعمد في القيمة الشرائية للأموال ومدخرات المواطنين، وقد تجلى ذلك في أشكال عديدة، أبرزها:

- السيطرة على كميات النقد المتوفرة في الأسواق وإخفاؤها واستغلالها عبر فرض عمولة تكييش مباشرة على المواطنين، تراوحت بين 20% و50%، وهذا يعني خفضاً فورياً ومباشراً لقيمة الأموال بهذه النسبة، وبعبارةٍ أُخرى؛ دفْع 100 شيكل إلكترونياً في مقابل الحصول نقداً على ما قيمته تتراوح بين 50 و80 شيكلاً فقط.

- إخفاء "الفكة" وبيعها كسلعة، بحيث تباع 100 شيكل "فئات معدنية 1، و2، و5 شيكل" بقيمة 80 شيكل، أي أن 100 شيكل، ورقياً، أصبحت قيمتها 80 شيكلاً فقط على شكل فكة.

- إخراج فئة 10 شواكل المعدنية بالكامل من التداول في الأسواق، ووقف قبولها أو استخدامها، الأمر الذي ألحق خسائر بالمواطنين، فضلاً عن تحييد المبالغ التي لديهم من هذه الفئة وتعطيل قوتها الشرائية بالكامل.

- التعامل بالأوراق النقدية المهترئة أو الطبعات القديمة بأقل من قيمتها القانونية بنسب تراوحت بين 20% و50%، وفي كثير من الأحيان رفْض قبولها، وبالتالي تكدُّس أوراق مهترئة لدى المواطنين، وفقدان قيمتها الشرائية بالكامل.

- التلاعب بأسعار الصرف في السوق، فعلى سبيل المثال؛ قيمة سعر صرف الدينار الأردني في مقابل الشيكل أقل من قيمته الرسمية في البنوك بنسبة تراوحت بين 20% و25% خلال فترة الحرب، وأغلب الذين يتعاملون بالصرافة، "ومعظمهم غير مرخص من سلطة النقد"، يرفضون قبول الدينار أساساً، وهو ما ساهم في مزيد من تعطيل الكتلة النقدية الموجودة لدى المواطنين وتحييد متعمد إضافي للعملات المتداولة، الأمر الذي يتسبب بمزيد من الخسارة في القوة الشرائية.

2. اكتناز وتخزين متعمد للبضائع وإخفاؤها من الأسواق لإثارة حالة من الشح والندرة الشديدة في السلع.

3. استغلال الحصار ومنع دخول البضائع من جانب الاحتلال لفترات طويلة خلال الحرب لرفع الأسعار بصورة متعمدة من جانب التجار والموزعين المحتكرين.

4. سرقة المساعدات الإنسانية من جانب فئة من العصابات التي نشأت تحت أعين الاحتلال، في إطار التحكم بالمعروض في الأسواق من السلع الغذائية الأساسية وإعادة بيعها بأسعار احتكارية باهظة استغلالاً لحالة المجاعة والحصار.

5. ظاهرة الضبابية وانعدام الشفافية ضمن ما يُعرف بـ "التنسيقات" لإدخال البضائع التجارية، وهي ناجمة أساساً عن آلية التنسيق الأمني لإدخال البضائع إلى القطاع الخاص التي فرضها الاحتلال، والتي ترتكز أساساً على إنشاء فئة محتكرة لا يتجاوز عدد أعضائها 10 شركات. هذا بالإضافة إلى شبهات الفساد في بيع التنسيقات، وقد تمثلت هذه الظاهرة في أحد الشكلين:

- **الشكل الأول:** استغلال تنسيقات إدخال المساعدات الإغاثية لبعض المؤسسات والجمعيات لإدخال بضائع تجارية في مقابل مبالغ، أو تفاهمات معيَّنة بين التاجر والقيمين على هذه المؤسسات.

- **الشكل الثاني:** استغلال التنسيق الأمني الممنوح إلى عدد قليل جداً (لا يتجاوز 10 شركات)، بحيث يقوم صاحب الشركة الحائزة على هذا التنسيق باستغلال القوة الاحتكارية للتنسيق الممنوح إليه، لاستغلاله من أجل إدخال بضائع معيَّنة لبعض التجار بمبالغ باهظة جداً تتراوح قيمتها بين 50,000 شيكل ومليونَي شيكل أو أكثر لكل شاحنة، بحسب نوع البضائع المراد إدخالها. على سبيل المثال؛ يتطلب إدخال سلع كلوحات الطاقة الشمسية، والبطاريات، وأجهزة الجوال، والدخان، مبالغ بمئات الآلاف من الشواكل والتنسيقات الخاصة لإدخالها بسبب الحاجة الشديدة، وارتفاع الطلب عليها في أوضاع الحرب.[2]

وكِلا الشكلين يمثل حالة مكتملة من الفساد والرشاوى والابتزاز، يدفع ثمنها في النهاية المواطن في قطاع غزة كونها تُحَمَّلُ على أسعار السلع بادعاء أنها تكاليف نقل وحماية وتخزين، وهو ما أدى إلى ارتفاع مقصود وجامح في معدل التضخم.

وبناءً على ما سبق، يمكن تقدير القيمة النقدية للاستغلال الاقتصادي الناتج من اختلالات التسعير وهيكل السوق في اقتصاد الحرب، والناجمة عن ممارسات الاحتكار والاستغلال السعري والتكييش والتشوه في آلية إعادة توزيع الدخل والثروات والمدخرات، عبر تقدير حجم الخسارة في القوة الشرائية لأموال المواطنين، نظراً إلى أن هذه الخسارة ما هي إلاَّ انعكاس لهذه الممارسات التي أوجدها وعززها اقتصاد الحرب. ولاحتساب ذلك، فقد تم الاعتماد على البيانات الربعية لحجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر في قطاع غزة بالأسعار الجارية، ثم احتساب القيمة الحقيقية لهذا الإنفاق بأسعار ما قبل الحرب مباشرةً، بحيث يعكس الفارق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية حجم الاستغلال والاستنزاف الاقتصادي، وهو ما يشكل أساساً كمياً لبناء مؤشر "الاستغلال الاقتصادي".

" يمكن تقدير القيمة النقدية للاستغلال الاقتصادي الناتج من اختلالات التسعير وهيكل السوق في اقتصاد الحرب عبر تقدير حجم الخسارة في القوة الشرائية لأموال المواطنين "

منهجية احتساب الاستغلال الاقتصادي:

1. الفترة المرجعية لمستوى الأسعار خلال فترة ما قبل الحرب: وهي الفترة من كانون الثاني/يناير حتى أيلول/سبتمبر 2023، إذ تم أخذ متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك الشهري لهذه الفترة، والذي بلغ 105.32 بأسعار سنة أساس 2018،[3] وهو الرقم القياسي المرجعي (CPI_0) لقياس حجم الاحتكار والاستغلال السعري الجاري خلال فترة الحرب.

2. فترة الحرب: هي الفترة تشرين الأول/أكتوبر 2023-تشرين الأول/أكتوبر 2025 (25 شهراً).

3. استخدام البيانات الربعية لمتغير "الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر"[4] لأغراض احتساب قيمة الاحتكار والاستغلال والاستنزاف القسري لأموال المواطنين خلال الحرب، ويُرمز له بالرمز "E"، وفق البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[5]. ونظراً إلى عدم توفر بيانات الربع الرابع للعام 2025، فالمطلوب هو فقط قيمة مقدرة للإنفاق الاستهلاكي للأسر في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2025، وهو الشهر الذي تم التوصل فيه إلى اتفاق وقف إطلاق النار في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر، وبالتالي حدث تراجع كبير في مستوى الأسعار (CPI = 338.6) مقارنةً بالأشهر التي سبقته. وقدرت قيمة الإنفاق الاستهلاكي لهذا الشهر عبر احتساب المتوسط الشهري للإنفاق الاستهلاكي للأرباع الثلاثة الأولى من العام 2025 (مجموع قيم الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر للأرباع الثلاثة الأولى التي يتوفر عنها بيانات مقسوماً على 9) لاستخراج القيمة الشهرية لشهر أكتوبر 2025.

4. احتساب القيمة الحقيقية للإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر على مدار فترة الحرب وفق القانون التالي:

$$\text{القيمة الحقيقية للإنفاق الاستهلاكي } R_q \text{ في الربع } q = E_q \times \frac{CPI_0}{CPI_q}$$

5. تجميع القيم الحقيقية الربعية للإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر خلال فترة الحرب (25 شهراً):

$$R_{total} = \sum_{q=Q_4 2023}^{q=October\ 2025} R_q$$

6. احتساب الخسارة الكلية (Loss) في القيمة الشرائية كالتالي:

$$\text{Loss} = (E_{nominal}) - R_{total}$$

7. احتساب نسبة التآكل في القوة الشرائية كالتالي:

$$\%Loss = \left(\frac{Loss}{E_{nominal}}\right) \times 100$$

بحيث أن:

$E_{nominal}$ = إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر بالأسعار الجارية خلال فترة الحرب.

R_{total} = إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر الحقيقي بأسعار ما قبل الحرب (كانون الثاني/يناير-أيلول/سبتمبر 2023).

بناءً على المنهجية السابقة، واستناداً إلى بيانات الحسابات القومية والأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI) الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد أظهرت نتائج احتساب التآكل والخسائر في القوة الشرائية لإنفاق الأسر في قطاع غزة خلال فترة الحرب (25 شهراً) ما يلي:

- إجمالي القيمة الاسمية للإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر بالأسعار الجارية = 3739.1 مليون دولار.
- إجمالي القيمة الحقيقية للإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر (بأسعار ما قبل الحرب/(كانون الثاني) يناير-(أيلول) سبتمبر 2023) = 1069.1 مليون دولار.
- الخسارة الكلية في القوة الشرائية لإنفاق المواطنين (الأسر) = 2670 مليون دولار.

نسبة التآكل في القوة الشرائية = 71.4% (وهي تمثل فجوة الدخل الحقيقي للأسر).

وبالتالي، فإن هذه النتائج تُظهر حجم الصدمة الاقتصادية غير المسبوقة التي تعرض لها المجتمع خلال فترة الحرب. فعلى الرغم من أن القيمة الاسمية للإنفاق الاستهلاكي بلغت نحو 3739.1 مليون دولار بالأسعار الجارية، فإن تحويل هذه القيمة إلى أسعار ما قبل الحرب، استنادًا إلى متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة المرجعية (كانون الثاني/يناير-أيلول/سبتمبر 2023)، يكشف أن القيمة الحقيقية للإنفاق لم تتجاوز 1069.1 ملايين دولار، وهذا يعني أن نحو 2670 مليون دولار من إنفاق الأسر خلال فترة الحرب لم يترجَم إلى قيمة استهلاكية حقيقية مكافئة، بل تآكل بفعل الارتفاع الحاد في الأسعار، واختلالات آليات السوق التي أفرزها اقتصاد الحرب.

" النتائج تُظهر حجم الصدمة الاقتصادية غير المسبوقة التي تعرض لها المجتمع خلال فترة الحرب "

ومن جانبٍ آخر، تعكس نسبة التآكل المقدَّرة بنحو 71.4% اتساع فجوة الدخل الحقيقي للأسر إلى مستويات استثنائية، إذ اضطُرت الأسر إلى دفع مبالغ نقدية متزايدة إضافية لتأمين الحد الأدنى من حاجاتها المعيشية، من دون أن يقابل ذلك تحسنٌ في الكميات أو الجودة في السلع والخدمات المستهلَكة.

ولا تمثل هذه النتيجة مجرد أثر تضخمي تقليدي، بل أيضاً تشير إلى نمط من الاستغلال الاقتصادي الواسع النطاق، تم خلاله استنزاف جزء كبير من الموارد النقدية للأسر عبر قنوات التسعير القسري، والتكييش، وتمركز القوة السوقية الاحتكارية، في ظل تعطل قنوات السحب النقدي وتراجع القدرة الإنتاجية. وبالتالي، فإن هذه النتائج تكشف مفارقة اقتصادية جوهرية، فحواها أن ارتفاع الإنفاق الاسمي خلال فترة الحرب لم يعكس تحسناً في رفاه العيش للأسر، إنما مثَّل في جوهره آلية لإعادة توزيع قسرية للدخل والسيولة داخل الاقتصاد، على حساب القوة الشرائية للأسر.

ومن جانب آخر، يجدر ذكر أن التضخم يقاس علمياً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بصفته مؤشراً للمستوى العام للأسعار، إلاَّ إن هذا المؤشر بطبيعته التجميعية لا يلتقط بالضرورة جميع أشكال التشوه السعري أو الممارسات الاحتكارية، ولا سيما في أوضاع شديدة القسوة والتقلب كالتي عاشها قطاع غزة في ظل اقتصاد حرب إبادة وتدمير، حيث انتشرت الأسواق الموازية، والتسعير المزدوج (سعر إلكتروني وسعر كاش للسلعة نفسها)،[6] وقيود الكميات، وبيع السلع خارج القنوات الرسمية، وسرقة المساعدات وبيعها... إلخ. وبالتالي، فإن الارتفاع في الـ "CPI" يعكس الأثر الكلي للتسعير باعتباره نتيجة كلية.

أمَّا الاحتكار، فيشير إلى سلوك اقتصادي متعمَد تمارسه فئة محدودة احتكارية عبر التحكم بالكميات المعروضة أو توقيت طرحها أو قنوات توزيعها، بما يؤدي إلى فرض زيادة سعرية إضافية لا تعكسها بالضرورة المؤشرات السعرية الكلية. وبعبارةٍ أُخرى؛ ليس كل ارتفاع في الأسعار احتكاراً، وليس كل احتكار ينعكس بالكامل في الرقم القياسي للأسعار، وخصوصاً في اقتصاد حرب تسوده التشوهات الاقتصادية والممارسات الاستغلالية الناجمة عن سلوك الفئة الاحتكارية في قطاع غزة. وهذا يشير بوضوح إلى أن ممارسات الاحتكار والتحكم بالأسواق في ضوء الآلية التي فرضها الاحتلال على كيفية دخول المساعدات والبضائع التجارية، كانت الأكثر تأثيراً في استغلال المواطنين واستنزاف مدخراتهم وأموالهم، وخصوصاً أن الفئة الاحتكارية هي نفسها التي تتحكم بمصادر السيولة وآليات السوق.

وبناءً على ما سبق، تشير النتائج إلى أن الخسارة الكلية في القوة الشرائية لإنفاق الأسر، المقدَرة بنحو 2.7 مليار دولار، لم تمثل تراجعاً صافياً في الكتلة النقدية داخل الاقتصاد، إنما عكست عملية إعادة توزيع قسرية للدخل والسيولة داخل الاقتصاد خلال فترة الحرب، لمصلحة فئات احتكارية مسيطرة على السوق والسيولة في إحدى أسوأ عمليات إعادة توزيع الدخل في تاريخ الاقتصاد الفلسطيني.

الخلاصة:

1. ما أنفقته الأسر في قطاع غزة خلال فترة الحرب (3739.1 مليون دولار) يساوي فعلياً 1069.1 مليون دولار خلال فترة الحرب. أي أنهم خسروا ما قيمته 2670 مليون دولار من الأموال التي أنفقوها، نتيجة ممارسات الاحتكار والاستغلال.

2. بعبارة أُخرى؛ خسر المواطن فعلياً ما نسبته 71.4% من أمواله المنفَقة خلال فترة الحرب جرّاء عمليات الاحتكار والابتزاز وممارسات التكييش، أي أن الأسرة عملياً فقدت ما بين ثلثَي إلى ثلاثة أرباع دخلها الحقيقي في الحرب، وتحول إلى دخل احتكاري وريع ابتزازي، وانتقل من حسابات المواطنين إلى حسابات فئة احتكارية استغلالية في المجتمع.

3. يمكن تعميم النتيجة أيضاً في مقدار الخسارة التي خسرتها الأسر التي حصلت على مساعدات نقدية خلال فترة الحرب، سواء من المؤسسات الدولية أو التبرعات والتحويلات العائلية من الخارج، بحيث أن كل 100 دولار استلمتها الأسرة عملياً لم تكن تساوي سوى 28.6 دولاراً تقريباً فقط خلال الحرب.

مصادر تعويض الخسارة في القوة الشرائية:

التآكل في القوة الشرائية لمدخول المواطنين تم تعويضه وامتصاص أثره عبر المصادر التالية:

1. السحب من المدخرات السابقة.

2. المساعدات الدولية المتعددة النقدية والعينية.

3. المساعدات النقدية والتبرعات والتحويلات من الأقارب والأصدقاء.

4. الاقتراض من الأصدقاء والأقارب.

5. تقليص حجم الاستهلاك العائلي، وهذا أثَّر بشدة في حياة المواطنين (الجوع وانخفاض ملحوظ في الوزن وتراجع كبير في الصحة العامة للمواطنين).

التوصيات:

تُظهِر نتائج الدراسة أن اقتصاد الحرب في قطاع غزة لم يؤد فقط إلى تآكل واسع في القوة الشرائية للأسر، بل أيضاً أفضى إلى إعادة توزيع قسرية للدخل والمدخرات من المواطنين نحو فئات محدودة داخل السوق، وبناءً عليه، تتطلب الاستجابة سياسات تتجاوز المعالجات الإغاثية التقليدية، وتستهدف البنية الاقتصادية التي أفرزت هذا الاستنزاف، عبر التوصيات الآتية:

1. ضرورة الضغط الدولي على الاحتلال من أجل السماح الفوري بدخول المساعدات المتعددة بسهولة وبكميات مناسبة من أجل تلبية الحاجات الضرورية للسكان.

2. الضغط من أجل السماح للقطاع الخاص والتجار بإدخال البضائع التجارية بلا عوائق، ومن دون دفع مبالغ غير مشروعة (أثمان التنسيقات الأمنية)، أو الاقتصار على عدد محدود من التجار، بل عبر عودة الحركة التجارية على المعابر إلى طبيعتها، بما يساهم في زيادة المعروض من السلع المتعددة، وبالتالي الضغط نحو خفض الأسعار وإعادة آليات التسعير الطبيعية إلى عملها الاقتصادي، القائم على التنافسية، بعيداً عن سياسات الاحتلال التي اتبعها خلال الحرب، والمتمثلة في إنشاء فئة احتكارية استغلالية من عدد محدود جداً من التجار (لم يتجاوز 10 تجار) تحكمت بالأسعار والأسواق وكميات الكاش.

3. ضرورة قيام جهات الاختصاص في المجال النقدي والمالي بالضغط على الاحتلال من أجل السماح باستبدال النقد التالف من مختلف العملات، وعودة القبول الطبيعي لكل فئات العملة الورقية والمعدنية طالما أنها قانونية وغير مزورة، ومعالجة سريعة لأزمة السيولة النقدية بتوفير الكميات اللازمة منها من مختلف العملات، وإعادة النظر بصورة شاملة على المدى الطويل في النظام النقدي المطبَق حالياً، بما يؤدي إلى الانعتاق من سيطرة الاحتلال في المجال النقدي.

4. تعزيز انتشار خدمات الدفع الإلكتروني، وقبولها بصورة طبيعية في الأسواق، بما يساهم في إلغاء الفارق في أسعار السلع بالدفع الكاش أو الدفع الإلكتروني.

5. زيادة حجم المساعدات النقدية من جانب مؤسسات الإغاثة الدولية للأسر والمواطنين بما يساهم في تعويض جزئي لحجم التآكل في القوة الشرائية لأموالهم، ويعزز قدرتهم على توفير متطلبات الحياة الأساسية العاجلة والطارئة من المأكل والمشرب والملبس والإيواء، باعتبارها حاجات أساسية للحفاظ على حياة السكان.

ختاماً، تؤكد الدراسة أن الخسارة في القوة الشرائية للأسر في قطاع غزة خلال الحرب لم تكن نتاج التضخم وحده، بل أيضاً نتيجة بنية اقتصادية قسرية أعادت توزيع الدخل والمدخرات لمصلحة فئات محدودة، وأفرزت اختلالات اقتصادية ونقدية عميقة، وعليه، فإن أي تدخُّل اقتصادي أو إنساني لا يعالج هذه الاختلالات سيبقى محدود الأثر، وبالتالي، فإن الورقة توصي بضرورة التعامل مع ممارسات الاحتكار والتسعير القسري والتكييش بصفتها آليات لإعادة توزيع قسرية للدخل في اقتصاد الحرب، وليس مجرد اختلالات ظرفية موقتة، بما يستوجب إدراجها ضمن تقارير المساءلة الاقتصادية والحقوقية الدولية.

[1] أعلنت سلطة النقد في بيان صحافي بتاريخ 2024/7/23 إطلاق نظام الحوالات والمدفوعات الفوري بين البنوك والمحافظ الرقمية بشكله المتكامل، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، علماً بأنها بكرت في إطلاقه بصورة خاصة لقطاع غزة في وقت سابق في بيان صحافي صادر عنها بتاريخ 2024/5/8 في إطار جهودها لتخفيف أزمة السيولة النقدية الناجمة عن الحرب وإيجاد بعض البدائل للمواطنين.

[2] على سبيل المثال؛ وصل ثمن لوح الطاقة الشمسية (بقدرة 600 وات تقريباً) إلى أكثر من 7000 شيكل للوح الواحد، ووصل ثمن السيجارة الواحدة إلى ما يقارب 100 شيكل.

[3] استناداً إلى البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[4] الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية يعرَّف بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنه: الإنفاق على كل السلع والخدمات باستثناء الإنفاق على إنشاء المساكن الذي يُعتبر بمثابة تكوين رأسمالي ثابت إجمالي لحساب المالكين، أمَّا إيجار المساكن، فيصنَف كاستهلاك نهائي منفَق من الأسر المعيشية.

[5] بحسب أحدث إصدار لبيانات الحسابات القومية عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تاريخ إعداد هذه الورقة (التقرير الصحافي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية "الربع الثالث 2025")، وهذا الإصدار تضمن تعديلات جوهرية في القيم الخاصة بالحسابات القومية لقطاع غزة مقارنةً بالإصدار الخاص بالربع الثاني 2025.

[6] في ضوء أزمة السيولة النقدية الحادة ومَن يتحكمون بكميات السيولة، أصبح سعر السلع في حالة الدفع الإلكتروني أعلى من سعرها في حالة الدفع بالكاش بنسب متفاوتة بحسب نوع السلعة، وبما يتراوح بين 10% و30% زيادةً على السعر، أي أنها عمولة تكييش بطريقة غير مباشرة، من أجل استمرار مَن يتحكمون بالسيولة في ابتزاز واستغلال حاجة السكان إلى الكاش.

إصدارات جديدة من مؤسسة الدراسات الفلسطينية

www.palestine-studies.org/ar/Books

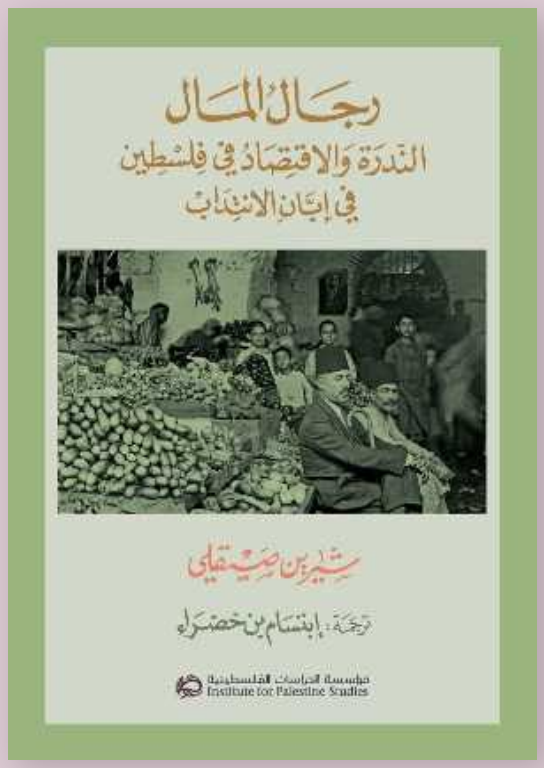

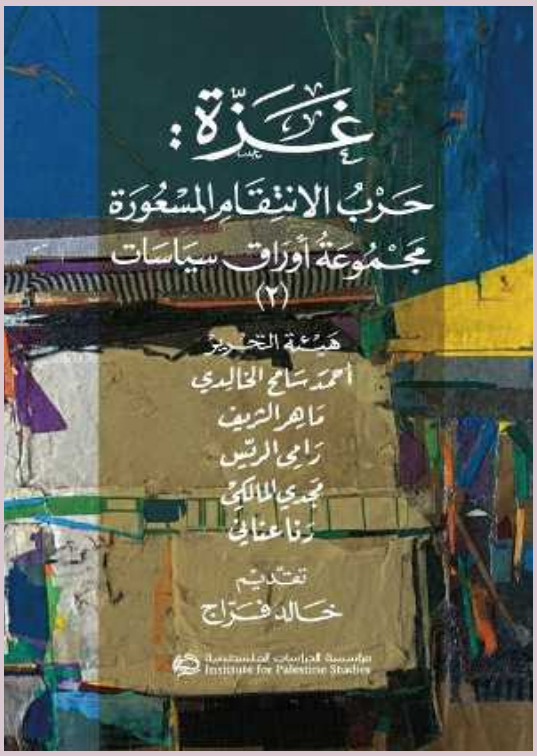

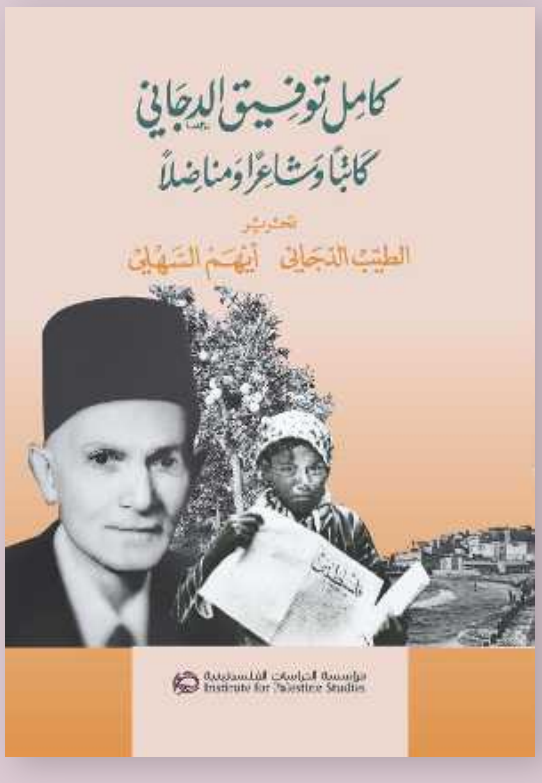

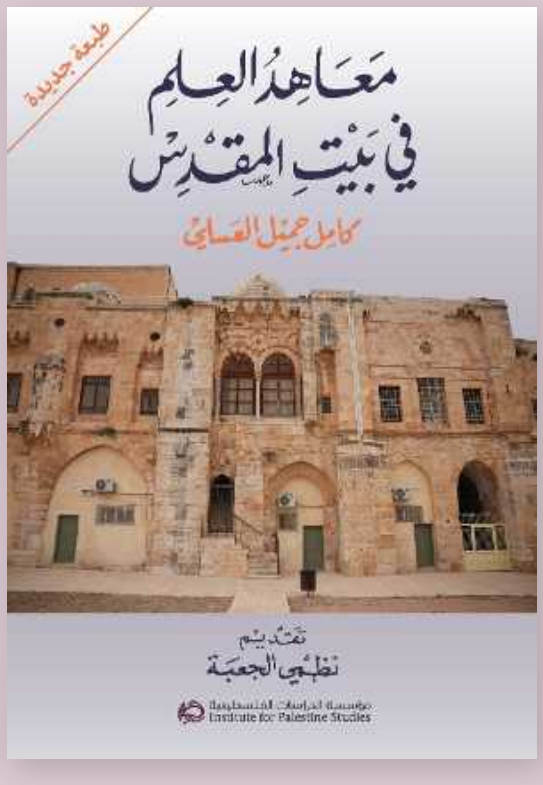

لقراءة أوراق سياسات أخرى

www.palestine-studies.org/ar/policy-papers (عربي)
www.palestine-studies.org/policy-papers (English)
www.palestine-studies.org/fr# (Français)

***

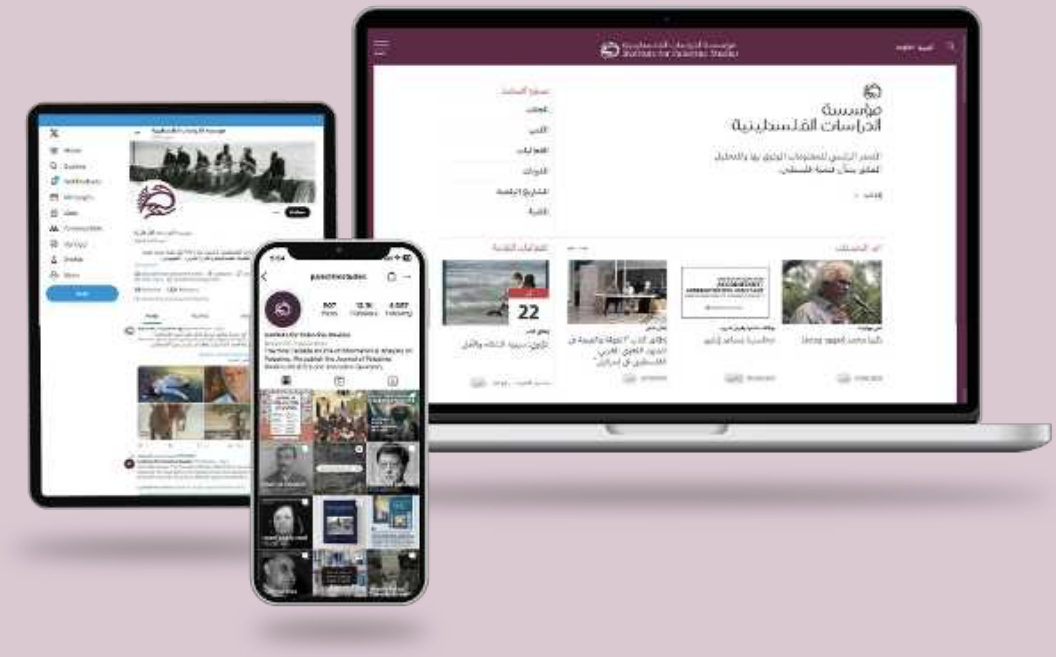

منصاتنا باللغة العربية:

palestinestudies.ar
instituteforpalestinestudies
palstudies_ar
Institute for Palestine Studies
PalestineStudiesTV
palestinestudies.ar
+961 76 70 19 73
ipstudies23

Our Platforms in English:

palestinestudies
palstudies
PalStudies
Institute for Palestine Studies
PalestineStudiesTV
palestinestudies
+961 76 70 19 73
ipstudies23

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

العدد: 181
4 شباط | فبراير 2026

* عن المؤلف

د. سيف الدين يوسف عودة، أستاذ الاقتصاد المساعد "غير متفرغ" في الجامعة الإسلامية - غزة

***

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام 1963 غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضيّة الفلسطينية و الصراع العربي - الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.